دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم اللامركزية في النظم السياسية المعاصرة: دراسة تطبيقية على مصر (1981 - 2008)
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	الحلو، أحمد محمد عوض
المجلد/العدد:	ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	يونيو
الصفحات:	507 - 532
رقم MD:	520266
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الديمقراطية، النظم السياسية، اللامركزية، النظم الإدارية، الدستور، الإدارة المحلية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/520266

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفهوم اللامركزية في النظم السياسية المعاصرة

"دراسة تطبيقية علي مصر (١٩٨١-٢٠٠٨)

إعداد الباحث

أحمد محمد عوض الحلو

أولاً: موضوع الدراسة:

- يتحدد شكل وطبيعة النظام السياسي وفقاً للإطار الدستوري في كل دولة، حيث إنه عند نشأة الدولة لابد لها من إطار دستوري يبين شكل الدولة ونظام الحكم والسلطات العامة فيها واختصاص كل منها والمقومات الأساسية للمجتمع.

- كما أن القانون الداخلي لكل دولة هو مجموعة قواعد مجردة يطبق على الحكام والمحكومين على حد سواء أنا امتلاك الدولة ومؤسساتها لامتيازات تتفوق على تلك الممنوحة للأفراد. حيث تقوم الدولة على دستور لها، وهو عبارة عن الوثيقة المعلنة التي تحدد وتنظم العلاقة ما بين الحكام والمحكومين، وما بين مؤسسات الدولة السياسية بعضها البعض الآخر.

- وحيث إن النظم السياسية هي عبارة عن النظام السياسي المطبق والكائن في المجتمعات الإنسانية والتي تختلف باختلاف الأيديولوجيات المطبقة في كل مجتمع من المجتمعات وكذا الدولة، وحقوق وحريات قاطني إقليم الدولة.

- ولذا كان هناك اختلاف في أنظمة الحكم المختلفة في الدولة ومنها من يطبق نظام اللامركزية في النظام السياسي، وهذا يرجع إلى نظام الحكم السائد في الدولة.

- وتتعلق اللامركزية السياسية بمدى نقل السلطة داخل مؤسسات الدولة ومظاهر سيادة الدولة تطبق في جميع النظم سواء مركزية أو لا مركزية.

- فالنظم السياسية سواء كبيرة أم صغيرة اختلفت في تطبيق المركزية واللامركزية.

- فدولة كالاتحاد السوفيتي وهي دولة طبقت المركزية الشديدة سواء داخل.

- مؤسسات الحكم أو وعلى العكس الولايات المتحدة في ذات الوقت طبقت اللامركزية التامة.

- ويرجع اختلاف كل منهما إلى الأيدلوجية التي يعتنقها، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ثار التساؤل عن جدوى تطبيق المركزية في نظم الحكم؟ خاصة عندما روج الغرب لانتصار النظم الليبرالي الحر ونظام اللامركزية في الحكم، ولكن يبقى لنا تساؤل:

- كيف استطاعت دول مثل الصين الاستمرار بل وحيازة مكانة دولة عظمى بالرغم من تطبيقها لنظام المركزية في الحكم؟

- هل المشكلة تكمن في تطبيق المركزية من عدمه أم هناك عوامل أخرى تساعد على نجاح النظم السياسية؟

- وعموماً فالنظام السياسي للدولة هو نظام اجتماعي وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق صياغة وتفعيل السياسات.

- ويترتب على ذلك أن دراسة النظم السياسية تعتبر أعم وأوسع لأنها لن تكون قاصرة على المنظمات والأجهزة السياسية التي نظمها الدستور أو القانون.

ولذا فإن تطبيق اللامركزية في النظام السياسي المصري قد مرت بعدد من التعديلات الدستورية وخاصة دستور ١٩٧١م وتعديل قانون الإدارة المحلية الذي مر بعدد من التعديلات التي أدخلت على هذا القانون لتفعيل دور اللامركزية في النظام السياسي المصري. [١]

(١) د. سمير عبد الوهاب ، النظام المحلي المصري بين المركزية واللامركزية، دراسة مقارنة لقوانين الإدارة المحلية ٦٠-١٩٨٨، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩١م، ص٣٠.

- وبالرغم من أن دستور عام ١٩٧١م قد استعمل اصطلاح الإدارة المحلية، فإن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م قد أطلق تسمية "الحكم المحلي" وقد جازه في التسمية ذاتها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م الذي صدر بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٢١ يونيو عام ١٩٧٩م.

- ولتعزيز اللامركزية في النظام صدر تعديل للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م لتعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي.

- وكان من أهم هذه التعديلات استبدال تسمية "الحكم المحلي" فسمي "الإدارة المحلية" لتتفق مع أحكام الدستور. ثم تعديل عبارة "الوزير المختص بالحكم المحلي" إلى "الوزير المختص بالإدارة المحلية" وذلك لكي تتمشى مع اللامركزية في النظام.

ثانياً: هدف الدراسة:-

- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم اللامركزية في النظم السياسية المختلفة وذلك من والنظر في تطبيق النموذج المصري في التحول نحو اللامركزية.

- فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل تجربة تطبيق اللامركزية في النظام السياسي المصري في ظل فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك (١٩٨١م-٢٠٠٨م) خلال الفترة الزمنية للدراسة. وخاصة أن تطبيق اللامركزية في ظل تعديلات بعض مواد دستور سنة ١٩٧١م وتعديل قانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م، لم تنل الاهتمام الكافي ولم يتم تطبيقها بالشكل المطلوب أو كما حددها القانون والدستور وإنما هناك تطبيق لمفهوم اللامركزية في صورة تفويضات من الأعلى إلى الأدنى وفي بعض الاختصاصات.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

١.أهمية أكاديمية:

- أهمية الموضوع ومحدودية تناوله في المكتبة العلمية، حيث لم يلق هذا الموضوع الأهمية المنشودة خاصة فيما يتعلق بمدى تطبيق اللامركزية في النظم السياسية المختلفة في إطار نظم مركزية أساساً، وخاصة في الدول النامية ومنها مصر.
- التراكم العلمي للباحث في دراسة هذا الموضوع.

٢. أهمية شخصية ومجتمعية:

وتشمل فيما يلي:

- عمل الباحث في إحدى الوظائف القيادية بالإدارة المحلية، وتقع عليه مسئوليات في تطبيق اللامركزية حسبما هو معلن، تعطى له خبرة مهنية في فهم وتفسير الوقائع، بل تمنحه فرصة الفهم الواعي للموضوع.

▪ رابعاً: حدود الدراسة:

أ. المجال الزمني: من ١٩٨١-٢٠٠٨م.

حيث تتحد فترة الدراسة بتولي الرئيس مبارك الحكم والتي بدأت في أكتوبر ١٩٨١م، وتنتهي بأبريل ٢٠٠٨م. فبداية الدراسة تشير إلى ظهور قيادة جديدة لها رؤية ولها أسلوب يختلف بطبيعة الحال عن القيادة السابقة وهي نقطة مهمة لبدء دراسة علمية (ظهور قيادة جديدة).

أما نهاية الدراسة فتشير إلى آخر انتخابات للمجالس المحلية في إبريل ٢٠٠٨م.

المجال الموضوعي:

يتحدد موضوع الدراسة في تحليل علمي لمفهوم اللامركزية في النظم السياسية المختلفة وخاصة النظم الديمقراطية المستقرة، ثم تحليله في عدد من الدول النامية التي شهدت تحولات نحو الديمقراطية وصاحبتها تطبيقاً لمفهوم اللامركزية وسياساتها.

مع التطبيق على التجربة المصرية خاصة بعد التعديلات الدستورية الواسعة في مارس ٢٠٠٧م، واختيار الثلاث محافظات التي طبقته وهي (الفيوم- الإسماعيلية- والأقصر).

خامساً: الإطار المنهجي للدراسة (المنهج والأدوات)

أولاً: المنهج:

يتم الاعتماد على إطار منهجي مكون من:-

أ. المنهج التاريخي: [٢]

ويقوم هذا المنهج على أساس أن للنظام السياسي جذوراً تاريخية وامتدادات سابقة، وبالتالي فإن فهم هذه الجذور، والظروف التاريخية قد يساعدنا على فهم سلوك الدول، وتصرفاتها فيما بينها.

(٢) د. اسماعيل صبري مقلد، السياسات الدولية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٦.

ب. منهج تحليل النظم: [٣]

ويعتمد هذا المنهج على تحليل مفهوم اللامركزية في النظم السياسية وخاصة مدى تطبيقها في النظام السياسي المصري.

ثانياً: **الأدوات**:

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الكيفي كأداة لتفسير اللامركزية في النظم السياسية بالإضافة إلى مدى تطبيقها في النظام السياسي المصري خلال فترة تولى الرئيس مبارك منذ عام ١٩٨١م.

سادساً: **تساؤلات الدراسة**:

تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي وهو:

- ما مفهوم اللامركزية وأبعاده المختلفة في النظم السياسية المختلفة؟ وإلى أي مدى أخذت مصر بهذا المفهوم خلال هذه الحقبة التاريخية محل الدراسة؟
- وما مؤشرات التطور في اتجاه اللامركزية؟

وهناك بعض التساؤلات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:

١. هل هناك مفهوم مستقر عليه للامركزية؟

٢. ما التطور الدستوري في تحديد مفهوم اللامركزية في مصر؟ وما التطور القانوني في الإدارة المحلية؟

٣. ما الظروف التي تدفع النظام السياسي لتطبيق اللامركزية؟

---

(٣) د. أحمد عامر، مقدمة في إدارة الأزمات، كلية التجارة بورسعيد، عام ١٩٨٩م، ص٢٨٧-٣٠٣.

٤. هل هناك عوامل خارجية تدفع النظام السياسي لدعم سياسات اللامركزية باعتبارها جزءاً من التطور الديمقراطي؟

٥. ما أهداف تطبيق اللامركزية في المحافظات الثلاثة كتجربة أولية؟ وما أسس اختيارها؟ واحتمالات نجاحها؟

سابعاً: الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات تناولت بالنقد والتحليل قضية تطبيق بعض نظريات السياسة المقارنة في أدبيات العلوم السياسية في الواقع العربي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة ينبغي عرضها والبدء بها لأنها ترسم خطوطاً أساسية لموضوع وإشكالية المنهجية في الوعي الأكاديمي العربي.

تلاحظ أن هناك مدرستان في النظم السياسية ومفهوم اللامركزية وهما:-

١. المدرسة القانونية:

بدأ أنصار المدرسة القانونية وخاصة في نطاق النظم السياسية في متناول هذا المفهوم مع بداية حقبة السبعينيات حتى الآن وخاصة في أقسام القانون العام بكليات الحقوق، وقد ارتبط هذا الاتجاه بعدد من الأساتذة والرواد وعلى سبيل المثال وهم:

- Leonard Dwhite "Decentralization" in Encyclopedia of the social M.S.A.London, vol,2003.
- Hanry Maddk "Democracy, Decentralizaiton" London, 1993.

- د. محمد أحمد عبد النعيم، الاختصاص الرقابي للمجالس الشعبية المحلية في النظام المحلي المصري، القاهرة، دار النهضة العربية، عام ٢٠٠١م ويمكن القول أن هذا الاتجاه تميز بالآتي:-

أ. الدمج بين ما يطلق عليه مبادئ علم السياسة والفلسفة السياسية والنظرية السياسية والنظم السياسية في تناول واحد بين دفتي كتاب واحد عادة ما يكون عنوانه النظم السياسية.

ب. الاقتراب من الظاهرة السياسية في شقها الرسمي أو التقليدي المتمثل في الدولة وأشكالها.

ج. الانشغال التام بالوثائق القانونية والدستورية وتعديلاتها واعتبارها مادة التحليل السياسي.

د. إن هذا الاتجاه تميز بتناول أنواع النظم السياسية المختلفة في العالم سواء كانت هذه النظم اشتراكية –ديمقراطية– استبدادية.

٢. مدرسة العلوم السياسية:

وتعرف هذه المدرسة بغلبة التحليل السياسي غير التقليدي الذي يتجاوز المدرسة القانونية الدستورية، ويتواصل مع علم السياسة الأمريكي خصوصاً المدرسة السلوكية فيه وقد أثار هذا الاتجاه الانتباه إلى قضايا المؤسسات غير الرسمية، مثل الإضراب، وجماعات المصالح وإلى الجوانب والأبعاد السلوكية للظاهرة السياسية مثل السلوك الانتخابي والأيدلوجيات، وقد تم استخدام اقتراحات تحليلية غير تقليدية تنتمي إلى المرحلة السلوكية منهم:

- د. جمال زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥م.

تلك هي أهم الملامح العامة لحقل السياسة المقارنة للنظم السياسية والعربية بصورة تحليلية متعمقة، لتمحيص الحالة، وتوضيح أبعادها، وعناصرها العربية وذلك في السياق التالي:-

حيث تم اختيار مجموعة الدراسات التي سيتم إخضاعها للتحليل في السياق طبقاً للمعايير التالية:-

١. أن تكون الدراسة في حقل الدراسة المقارنة.

٢. أن تتجاوز الدراسة إطار القطر العربي الواحد لتتناول أكثر من دولة.

٣. أن تكون الدراسة باللغة العربية.

ويمكن القول بأن هذا الاتجاه تميز بالآتي:

- عمل المقارنة بين أنظمة الحكم المختلفة وخاصة في بعض البلاد العربية.
- شمل هذا الاتجاه النظام الرئاسي وخاصة بعض الدول التي تطبق النظام الرئاسي في الأنظمة السياسية.

ثامناً: **أقسام الدراسة**:-

بناء على ما سبق يتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة على النحو التالي:-

مقدمة الدراسة: وتشمل موضوع الدراسة، هدف الدراسة وأهميتها، وإطارها الزمني والموضوعي، والإطار المنهجي للدراسة (المنهج والأدوات).

الفصل الأول:-

الإطار النظري للدراسة من خلال أربعة مباحث:-

- المبحث الأول: تعريف اللامركزية وأنواعها في النظم السياسية المختلفة.
- المبحث الثاني: محددات تطبيق اللامركزية وتقييمها.
- المبحث الثالث: نماذج لتطبيق اللامركزية في النظم المختلفة.
- المبحث الرابع: نحو إطار نظري لتطبيق اللامركزية.

الفصل الثاني:-

تطور اللامركزية في الدول النامية من خلال ثلاث مباحث:-

- المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني في الدول النامية.
- المبحث الثاني: علاقة الديمقراطية بخيار اللامركزية.
- المبحث الثالث: اللامركزية بين النجاح والإخفاق.

الفصل الثالث:-

التطور السياسي لمفهوم اللامركزية في مصر من خلال أربعة مباحث:-

- المبحث الأول: تطور الإطار الدستوري.
- المبحث الثاني: تطور الإطار القانوني.

- المبحث الثالث: اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية.
- المبحث الرابع: البيئة السياسية كمحدد لخيار اللامركزية.

الفصل الرابع:-

واقع اللامركزية في مصر من خلال أربعة مباحث:-

- المبحث الأول: اللامركزية بين الحكومة والمحافظات.
- المبحث الثاني: مجالات تطبيق اللامركزية.
- المبحث الثالث: التجربة الحديثة في تطبيق اللامركزية.
- المبحث الرابع: آفاق اللامركزية في مصر.

الخاتمة:-

- تشمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

خاتمة الدراسة

لقد أسفرت الدارسة بإطارها النظري وما تم من زيارات ميدانية للمحافظات الثلاث التي طبقت اللامركزية عن العديد من النتائج النظرية والميدانية، والتي تم الاستفادة منها في التوصل إلى متطلبات تطبيق اللامركزية والتي أمكن الوصول إلى تساؤلات الدراسة حيث بدأت الزيارة الميدانية إلى الثلاث محافظات (الإسماعيلية- الأقصى- الفيوم) للوقوف على مدى التأكد من تطبيق اللامركزية والمجالات التي استهدفتها التجربة ومدي النتائج المترتبة على عملية التطبيق والأبواب التي تم التطبيق فيها

حيث تبين أنه تم التطبيق على الباب الثاني الخاص بالمصروفات وكذا الباب السادس الخاص بالخطة الاستثمارية.

وقد أمكن كذلك الوقوف علي مدى تطبيق اللامركزية في وزارة التنمية المحلية (المحافظات) أو الوحدات المحلية التي طبقت اللامركزية ابتداءً من موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م وخاصة على الباب السادس (الخطة الاستثمارية) حيث تبين للباحث ذلك من خلال موقعه الوظيفي في الإدارة المحلية ومدي النتائج التي ترتبت على تطبيق اللامركزية، حيث أمكن التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أولاً: النتائج:

١. اللامركزية تمنح مرونة أكثر في صنع القرارات ومواجهة المواقف المتغيرة وبذلك نحصل على الكفاءة التنظيمية في أجهزة الدولة الإدارية.

٢. أن النظم المحلية في الحكم وفي الإدارة تقوم على أساس نظري وثابت وهو أن تلك النظم هي نتائج تعاون فعال من ثلاثة عناصر هامة للنظام السياسي وهي:

أ- الحكومة المركزية وأجهزتها الإدارية.

ب- الحكومة المحلية وأجهزتها الإدارية.

ج- المواطن المشارك.

٣. وجود إيراده سياسية للتحول نحو اللامركزية، وإشراك المواطنين في المجتمعات في صنع السياسات.

٤. أصبحت اللامركزية اتجاه يسود معظم دول العالم وضرورة ملحة للدولة المعاصرة، ولا غنى عنها بالنسبة إلى أي تطور حقيقي يرجي بلوغه في أي دولة من الدول.

٥. اللامركزية ليست هدفاً في حد ذاته، بل هي وسيلة إذا أحسن استخدامها.

٦. تتمثل عناصر اللامركزية في الاعتراف بوجود مصالح محلية، تمتع الوحدات المحلية بالشخصية القانونية.

٧. تواجه اللامركزية العديد من العقبات أهمها:

أ. قصور انتشار ثقافة اللامركزية.

ب. صعوبة تصميم اللامركزية.

ج. عدم الاستقرار السياسي والحكومي.

د. النقص في المتخصصين.

هـ. ضعف إمكانية بعض المستويات اللامركزية.

٨. تطبيق اللامركزية يحقق مجموعة من المزايا أهمها.

أ. تعميق الديمقراطية.

ب. المشاركة المجتمعية.

ج. تشجيع الابتكار.

٩. يؤدي الإسراف في تطبيق اللامركزية إلى مجموعة من العيوب.

أ. تمديد مبدأ تكافئ الفرص التعليمية.

ب. زيادة الأعباء المالية.

ج. تكاسل السلطات المحلية.

د. الانعزالية عن المؤسسة التعليمية.

١٠. إن تطبيق اللامركزية يعطي نتائج أهمها:

- التخفيف من العبء على الإدارات في الحكومة المركزية.
- سهولة التنسيق بين الدولة في الإقليم الواحد.
- تعميق الانفراد والاستئثار بالسلطة.
- تزيد من فرص المشاركة السياسية في المجتمع.
- تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في الدول المكفوفة من شرائع قومية أو دينية متنوعة.

١١. اللامركزية تسعى إلى تحقيق الغايات التالية:-

- زيادة الاستقلال الإداري من خلال تقليل التدخلات الإدارية المركزية.
- السماح بزيادة المشاركة المجتمعية في الشئون العامة.

١٢. مصر من الدول المنطلقة نحو تطبيق اللامركزية، حيث أصبحت تجربة (الإسكندرية) تجربة محلية رائدة، وامتدت إلى ثلاث محافظات أخرى (الإسماعيلية- الأقصر- الفيوم)

١٣. لا تنمية شاملة حقيقية بدون تنمية محلية حقيقية.

- لا تنمية محلية حقيقية بدون مشاركة مجتمعية حقيقية.

- الإدارة المحلية واللامركزية وجهان لعملة واحدة هي الحكم الرشيد.

١٤. تطبيق اللامركزية في وزارة التنمية المحلية وخاصة الباب السادس كان لها أثر في نجاح التجربة.

ثانياً: **التوصيات**:-

لكي يتم توفير المتطلبات التي أسفرت عنها الدراسة والنتائج السابقة لتطبيق اللامركزية بطريقة صحيحة وبعد دراسة نماذج تطبيق اللامركزية في بعض الدول على مستوى الأنظمة المختلفة وما تم تطبيقه في مجال التربية والتعليم في المحافظات الثلاث (الإسماعيلية- الأقصر- الفيوم) وكذا على مستوى وزارة التنمية المحلية (المحافظات) في التطبيق على الباب السادس في الخطة الاستثمارية، ومدي تحقيق التطور والتقدم في التطبيق فقد توصل الباحث إلى التوصيات الآتية:-

١. تفعيل دول المجلس الأعلى للإدارة المحلية ودعوته للانعقاد بصفة دورية ليمارس دورة في النظر في كل ما يتعلق بالإدارة المحلية.

٢. تفعيل دور الأقاليم الاقتصادية والعمل على تنشيطها.

٣. ضرورة منح المحافظين كل السلطات التي يحتاجونها حتى تتحقق اللامركزية الفعلية، وهي توزيع العمل بين السلطة المركزية في العاصمة وبين موظفي الإدارة المحلية في المحافظات.

٤. ضرورة وجود هيكل إداري قوي يتفهم تطبيق اللامركزية.

٥. تدعيم اللامركزية من خلال نقل جميع سلطات واختصاصات الوزارات التي تدخل في إطار الإدارة المحلية إلى المستوي المحلي.

٦. استحداث الأجهزة الرقابية المسئولة عن مكافحة الفساد في حالة ظهوره، مع ضرورة منح هذه الأجهزة صفة الضبطية القضائية.

٧. سرعة إصدار قانون الإدارة المحلية الجديد بما يتمشي مع تطبيق اللامركزية، ومحاسبة المقصرين.

٨. العمل على ضرورة وجود جهاز متابع لتطبيق اللامركزية والعمل على إشراك الجميع في المتابعة ووضع رؤى التطوير.

٩. إعطاء صلاحيات أكثر لأعضاء المجالس الشعبية بحيث يكون لها دور إيجابي لصياغة التنمية والتنفيذ والمتابعة وأن تتوازى ذلك مع التمكين المالي.

١٠. العمل على إنشاء كادر خاص لقيادات الإدارة المحلية يتناسب مع الأعباء والمسئوليات التي يقومون بها حفاظاً على كرامتهم الوظيفية ورفع مستوى معيشتهم.

١١. وضع حد أقصى لبقاء رئيس المدينة والمركز في المدينة الواحدة بحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات.

١٢. تشجيع تولي موظفي الإدارة المحلية الذين يتمتعون بالكفاءة والمهارة اللازمة للمواقع القيادية المختلفة على المستوى المحلي حتى لا تكون الغلبة في تولي هذه المناصب من هم خارج الإدارة المحلية بحكم عملهم الأصلي (ضباط- مستشارون ...إلخ).

١٣. إصدار قانون جديد لنظام التعليم يحتوي على جميع المتطلبات اللازمة لتعميم تطبيق اللامركزية.

١٤. إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الأمناء سواء من الناحية الإدارية أو المالية حتى تستطيع أداء دورها الحقيقي.

١٥. التوسع في البرامج التعليمية غير النمطية بما يتمشي مع تطبيق اللامركزية، وبما يتلائم مع المعايير القومية للتعليم، وتحقيق الجودة الشاملة.

١٦. يجب أن تتعاون كافة أجهزة الدولة مع كافة مؤسسات المجتمع المدني وذلك فيما يتعلق بنشر ثقافة اللامركزية في التعليم.

١٧. دعم نظم الشفافية والمساءلة في منظمات الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلي.

١٨. إعطاء المحافظات مرونة أكبر في تحديد احتياجاتها التنموية والمشاركة في إعداد الموازنة العامة للدولة وتوكيلها في إدارة الإنفاق من بعض بنود الموازنة المرتبطة بالتشغيل والصيانة والخدمات.

١٩. السماح بإنشاء مجالس تعليم مستقلة على مستوى المراكز والقرى والأحياء تضم فئات عديدة من المجتمع المحلي.

٢٠. ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات التنموية على المستوى المحلي، وذلك على اعتبار أن اللامركزية هي شكل من أشكال وأسس العملية الديمقراطية.

المراجع العربية:

أولاً: الوثائق:

١. دستور عام ١٩٢٣م.

٢. دستور عام ١٩٧١م.

٣. القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م.

٤. القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م.

٥. القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩م.

٦. القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بنظام التعليم.

٧. اللائحة التنفيذية رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م وتعديلاته.

٨. القرار الوزاري رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٦م وزارة التربية والتعليم.

٩. القرار الوزاري رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠٠٩م لإنشاء مجلس الأمناء.

١٠. القرار الوزاري رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤م لوضع معايير وضوابط نقل الوظائف القيادية بالتعليم.

ثانياً: الكتب

١. د. أبو اليزيد علي المقيت، النظم السياسية والحريات العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، بدون تاريخ.

٢. د. أحمد رشيد، الإدارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١.

٣. د. أحمد سرحان، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٠م.

٤. د. أحمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، غير موضع الناشر، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥. د. أنور رسلان، النظام الدستوري المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

٦. د. جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٧. د. حسن محمد عواضة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط، القاهرة، ١٩٨٣م.

٨. د.سمير عبد الوهاب، النظام المحلي المصري بين المركزية واللامركزية، دراسة مقارنة القوانين، الإدارة المحلية ٦٠-١٩٨١م، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩١م.

٩. ـــــ، النظم المحلية، إطار عام مع التركيز على النظام المحلي المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٠. د. صلاح الدين فوزي، الأنظمة السياسية وتطبيقاتها المعاصرة، مكتبة الجلاء الحديثة، المنصورة، ١٩٩١م.

١١. د.ظريف بطرس، الإدارة المحلية وقضاياها بين النظرية والتطبيق، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٢. د. عبد الهادي أبو طالب، النظم السياسية المعاصرة، دار الكتاب، ط١، القاهرة، ١٩٥٧م.

١٣. د. علي الصاوي، نماذج الإدارة المحلية، مكتبة نهضة الشرق، ط٢، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٤. د. علي المصري، اللامركزية في الإطار الديمقراطي، غير موضح الناشر، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٥. د. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، ٨٠-٢٠١٠م، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م

١٦. د. فوزي عبد الله العكش، الحكم المحلي والإدارة المحلية، الأسس والتطبيقات، غير موضح الناشر، دولة الإمارات العربية، ١٩٨٨م.

١٧. د.فاروق يوسف أحمد، قواعد المنهج العلمي، المناهج والاقتراحات والأدوات المنهجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٨. د. ماجد الحلو، الإدارة المحلية بين اللامركزية وعدم التركيز، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧١م.

١٩. د. مجدي مدحت النهري، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، غير موضح الناشر، القاهرة، ٢٠٠١م.

٢٠. د. محمد كامل ليلة، النظم السياسية الحديثة للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩م.

٢١. د. مصطفي محمد موسي، التنظيم الإداري بين المركزية واللامركزية، دراسة مقارنة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

٢٢. د. نبيل الحسيني النجار، د. عبد الحميد المغربي، الإدارة العامة النظرية والتطبيق، غير موضح الناشر، المنصورة، ١٩٩٨م.

٢٣. د. يحيي الصباحي، الإدارة المحلية، غير موضح الناشر، القاهرة ١٩٩٣م.

ثالثاً: الدوريات:-

١. الأهرام الاقتصادي، ندوة حول اللامركزية وتضييق الفجوة بين المحافظات، العدد ٢٠٠٣٤، ٢٠٠٧/١٢/٣١.

٢. السياسة واللامركزية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، مارس، ٢٠٠٩م.

٣. الدساتير المصرية والوثائق المتعلقة بها (ج.م.ع، مجلس الشورى الأمانة العامة: الفترة من ١٩٢٤-٢٠٠٧) طبعة يوليو لسنة ٢٠٠٧م.

٤. د. حسن أبو طالب، اللامركزية ولا مشاركة، الأهرام، ٢٠٠٧/١٢/٥م.

٥. د. ربيع عبد الرحيم السعداوي، الحكم المحلي في مصر، موسوعة المنظمة العربية للعلوم الإدارية للحكم المحلي، الجزء الثالث، القاهرة.

٦. د.سمير عبد الوهاب، العلاقات المركزية وآثارها على أداء الوحدات المحلية، منتدى السياسات العامة، الإدارة المحلية العامة الفرص والتحديات، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٩.

٧. ـــ، اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة، منتدى السياسات العامة، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠١.

٨. علي العبيد أحمد، اللامركزية في اتخاذ القرارات، مجلة الإدارة العامة، العدد ٣٢، فبراير، القاهرة، ١٩٨٢م.

٩. د. عبد العزيز الشيخلي، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين المركزية والإدارة المحلية، المعهد الغربي لإنماء المدن، بيروت، ٢٣-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢م.

١٠. د. عبد المنعم سعيد، حلم اللامركزية في مصر، جريدة الأهرام المسائي، ٢٠١٠/٣/١٢م.

١١. د. علي الدين هلال، لماذا لم تتحقق اللامركزية في مصر، جريدة الأهرام، ٢٠١٠/٣/٢٠م.

١٢. د. محمود الشريف، اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر، مؤتمر اللامركزية وقضايا المحليات، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٣. محمد رضا رجب، نظام الإدارة المحلية في مصر الواقع وآفاق المستقبل (بحث تطبيقي) شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، الجيزة، ٢٠١١م.

١٤. د.يونس أحمد البطريق، بعض جوانب تمويل الإدارة المحلية، المؤتمر العربي الأول لخبراء الإدارة المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، إبريل ١٩٧١م.

١٥. وزارة التربية والتعليم، تأكيد اللامركزية ودعم المشاركة المجتمعية. التجارب الناجحة لدعم اللامركزية، تجربة الأسكندرية، بوابة المعرفة.

١٦. وزارة التنمية المحلية، وحدة دعم اللامركزية، تحليل الاحتياجات وترتيب الأولويات، مادة علمية داعمة لأدوات التخطيط المحلي للشعبيين والتنفيذيين، ٢٠١٠م.

رابعاً: الرسائل العلمية:-

١. د. أكرم الياسري، استخدام اللامركزية في تطبيق نظام التقاعد في العراق، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة المستنصرية، ص ٣٨، ١٩٨٨م.

٢. د. حسان محمد، السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي، دراسة مقارنة للأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة ومصر والعراق والجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣. د. ظريف بطرس، الحكم المحلي في إنجلترا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.

٤. د.محمد نور الدين عبد الرازق، استقلال الإدارة المحلية في ج.م.ع والقانون المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م.

٥. د. محمد محمد علي سويلم ، تقييم النزعة نحو المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات الإدارية في المنظمات الربحية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ١٩٧٧م.

٦. د. منير إبراهيم شلبي، المرفق المحلي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٧م.

خامساً: مواقع عربية على الإنترنت:-

١. د. أكرم بدر الدين، دراسة اللامركزية ومكافحة الفساد، الأهرام الاقتصادي، ١٦ مايو ٢٠١١م، العدد ٢٢٠٩.

http://ik.Ahram.org/IK/Ahram/2011/5/16/INVE3.HTM.

٢. د. المرزوقي، الأنظمة السياسية للدول النامية

http://www.mergaugui-net/Doc/
regime20%20p,20%tiers,20%mondeI.htm.

٣. د. فتحي سيد فرج، مجالس الأمناء، النموذج الأمثل لتطبيق اللامركزية في مصر ١٦/٧/٢٠١١م.

http://www.Ahewa.org/

المراجع الأجنبية

First Books.

1- Blair , G.S, American Local Government, N.Y, Harper and Row, 1964.

2- Henry Maddk" Democracy Decentralization" London, 1993.

3- RondincIIi A.,et al ; Analysis Decentralization Policies in Developing Countries : Apolitical Economy Framework, SAGE, London, Vol.20,1989.

4- Sharkansky, 1, Public Administration : Policy Making in government Agencies, U.S.A, Road McNally College Publishing Company, 1975.

5- De Mello, L.R., Fiscal Decentralization and Intergovernmental Fiscal Relations : A Cross- Country Analysis. World Development Vol. 28 (2) 2000.

2-Second Periodicals

1- Leonard Dwhite" Decentralizaton " in Encyclopedia of the social sciences M.S.A, vol2003.

2- U N D P , Decentralized Governance Programme: Strengthening Capacity for People Centered

Development, U, MDGD. N. Y, U.S.A.1997.
3- World Bank , The Globairre search Framework of the Decentralization Governance Procedures, Jan ,1984.
4- Cente for Democracy andGovernance for, Decentraling ation and Democratic Local governanve Programming Hand Book, [Washington D.C. Center for Democracy and Governance for USAID, May 2000],
5- K.M. Column, Centralized of Decentralized April 2002 Copyright 2006, Step Two Designs Pty Itd % W.W.W, Stop Tow- Com au .
6- United Nations Development Program [UNDP] Human Development Roport 2003 [New York : UNDP,2003],
7- Lnstitute of National planning and [UNDP] Egypt Development Report 2004, [Cairo:Institute of National Planning ,2004].
8- El-Sayed Abdel- Notteleb Ghanem, Refrom of Local Government in Egypt3, Vols Mit- Cu Technological Planning Program, 1982-1983, Reference to Volume 2(1982) :The changing System of Local Government in Egypt
9- Richard Bird, Threading The Fiscal Lalyrinth : Some Issues in Fiscal Decentralization .National Tax Journal, Vol.46, No.2,1993.
10- Yilmaz, Serdar, and Robert D.Ebel, Concept of Fiscal Decentralization and Worldwide Overview , Washington, D.C.the World Bank Institute.2002.
11- Shah, A., Fiscal Federalism and Macroeconomic Governance : for Better or for Worse ? , In De Mello, Luiz R and K.Fukasaku (eds). Fiscal Decentralization in Emerging Economies : Governance Issues . Paris. Development Center of the OECD, 1999.
12- Khaled Zakaria Amin and Robert Ebel, Intergovernmental Relations and fiscal Decentral the world bank , Egypt public Ependiture Review, Policy Note 8, January 2006.
13- David Shand Budget construction and Decentralization The world bank Egypt, Public Expenditure Review, Policy Note 6, Decemler 2005.
14- Cente for Democracy and Governance , Decentralization and Democratic local Governance Programming Hand book, [Washing on D.C. Center for Democracy and Governance for USAID, May , 2000.